Distr.
GENERAL

GC.11/8
IDB.30/23
24 May 2005
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

المؤتمر العام

الدورة الحادية عشرة
فيينا، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الثلاثون
فيينا، ٢٠-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

رؤية اليونيدو الاستراتيجية الطويلة الأمد

بيان رؤية اليونيدو الاستراتيجية الطويلة الأمد

تقرير من المدير العام

يقدّم هذا التقرير معلومات عن بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد لفترة السنوات العشر إلى الخمس عشرة القادمة عملاً بالقرار م ع-١٠/ق-٢. وتشتمل هذه الوثيقة على نتائج المشاورات التي أجريت مع الدول الأعضاء.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
الأول-	مقدّمة	١-٤	٢
الثاني-	رؤية اليونيدو الاستراتيجية الطويلة الأمد	٥-٦٢	٣
ألف-	العوامل والسيناريوهات التي تحدد شكل الرؤية	٥-١٨	٣
	القوى المحركة	٦	٣

لدواعي الوفر، طبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.

V.05-84670 (A)

Distr.: 14 June 2005

	الفقرات	الصفحة
السيناريوهات	٧-١٨	٣
باء- مجالات التركيز والنهوج الجامعة	١٩-٤٨	٦
مجالات التركيز	٢٢-٤٠	٧
(أ) التخفيف من حدة الفقر من خلال الاضطلاع بأنشطة إنتاجية في القطاع غير الزراعي	٢٢-٢٨	٧
(ب) بناء القدرات التجارية	٢٩-٣٤	٨
(ج) البيئة والطاقة	٣٥-٤٠	٩
النهوج الجامعة	٤١-٤٨	١١
جيم- الأبعاد الإقليمية	٤٩-٥٥	١٢
أفريقيا	٥٠	١٢
اللامركزية	٥١-٥٤	١٢
التعاون فيما بين بلدان الجنوب	٥٥	١٣
دال- توفير التمويل من أجل التنمية	٥٦-٥٨	١٣
هاء- اليونيدو في المنظومة المتعددة الأطراف	٥٩-٦٢	١٤
الثالث- الاستنتاجات	٦٣-٦٤	١٥
الرابع- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه	٦٥	١٥
المرفق- بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد		١٦

أولا- مقدّمة

١- اعتمد المؤتمر العام في دورته العاشرة القرار م ع-١٠/ق-٢، الذي دعا المدير العام إلى صوغ بيان لرؤية استراتيجية طويلة الأمد (١٠ سنوات إلى ١٥ سنة)، ربما في وقت مناسب لكي يعتمده المؤتمر العام القادم. ودعا القرار كذلك إلى أن يتناول هذا البيان مسألة مساهمة اليونيدو الاستراتيجية في الأهداف الإنمائية للألفية.

٢- وفي الدورة التاسعة والعشرين لمجلس التنمية الصناعية، التي عُقدت من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، قدّم المدير العام ورقة غرفة اجتماعات (IDB.29/CRP.5) تتضمن مشروعا تمهيديا لتسهيل المناقشات والمشاورات حول هذا الموضوع. وعقد المدير العام بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وشباط/فبراير ٢٠٠٥ سلسلة من الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف مع عدّة ممثلين دائمين، وأبدى هؤلاء آراء أولية حول هذا الموضوع. وعُمّم هذا المشروع كذلك داخل الأمانة لكي يُعلِّق عليه الموظفون. وخلال الفترة الممتدة من ٢٣ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أجريت مشاورات مع جميع المجموعات الإقليمية بالاستناد إلى هذا المشروع.

٣- وعقب هذه المشاورات عُمّم على البعثات الدائمة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بيان منقَّح لرؤية استراتيجية طويلة الأمد روعيت فيه تعليقات الموظفين وكذلك الآراء الأولية التي أعرب عنها الممثلون الدائمون والمجموعات

الإقليمية. ووردت بعد هذا التاريخ من بعض المجموعات الإقليمية تعليقات كتابية على المشروع. وتم تنقيح مشروع البيان مع الأخذ ببعض التعليقات التي أبدتها هذه المجموعات. وشكّلت هذه الوثيقة المنقَّحة الأساس الذي استندت إليه المشاورات النهائية مع الدول الأعضاء التي عقدت في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. وتراعي هذه الوثيقة نتائج جميع المشاورات التي عقدت حول هذا الموضوع.

٤- ورئي أن بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد ينبغي أن يقدّم رؤية للمستقبل استشرافية ومُحكمة ومرنة. ولئن كانت هذه الوثيقة هي في شكل مذكرة معلومات أساسية تبيّن الأساس المنطقي للرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد وجوهرها، فإن مشروع القرار الوارد في الفصل الرابع يتضمن، كما يتضمن مرفقه، بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد المطلوبة الشاملة للسنوات العشر القادمة.

ثانيا- رؤية اليونيدو الاستراتيجية الطويلة الأمد

ألف- العوامل والسيناريوهات التي تحدد شكل الرؤية

٥- لا تزال علاقة ولاية اليونيدو الأصلية بدعم وتعزيز التنمية الصناعية في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية قائمة، لأن تحقيق التنمية الصناعية ما زال شرطا مسبقا لتحقيق النمو المستدام والتقدم الاجتماعي على المدى الطويل. ومن ثم ينبغي، في هذا السياق، أن تكون الصورة المراد أن تبدو بها اليونيدو دائما هي صورة منظمة محترفة تتسم بالكفاءة والفعالية وتقدّم خدمات محددة بوضوح ومركّزة تماما بالاستناد إلى تقييم قوتها النسبية وتساهم في التنمية الصناعية المستدامة في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية وفي بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية ذات الصلة.

القوى المحرّكة

٦- ينبغي أن تتماشى الرؤية الطويلة الأمد لدور اليونيدو خلال السنوات العشر إلى الخمس عشرة القادمة مع هذه الصورة وستحدد شكلها القوى المحرّكة التالية ضمن غيرها:

(أ) الأهداف الإنمائية الدولية، لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة التي ستحدد شكل جدول الإعمال الإنمائي خلال السنوات العشر القادمة، على الصعيدين الوطني والدولي؛

(ب) التطورات في الاقتصاد العالمي التي تؤثر في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية، لا سيما عملية العولمة المعقدة وتهميش البلدان الفقيرة التي يتسم بها الاقتصاد الدولي، والمشاكل المتعلقة بالبيئة والطاقة التي تؤثر في التنمية المستدامة؛

(ج) مركز اليونيدو في نظام التنمية المتعدد الأطراف ودورها وولايتها بعد الصقل والتدعيم بفضل جهود التغيير التي بذلت في الماضي والتوجيهات والمبادئ التوجيهية التي ترد من الدول الأعضاء بين الحين والآخر، بما في ذلك خطة الأعمال بشأن دور اليونيدو ووظائفها في المستقبل، والمبادئ التوجيهية الاستراتيجية "صوب تحسين إنجاز برنامج اليونيدو"، وبفضل الاتفاقات الدولية ذات الصلة؛

(د) استراتيجية المنظمة المؤسسية وتركيزها على النهوض بالإنتاجية عن طريق زيادة المعارف وتحسين المهارات ونشر التكنولوجيا العصرية.

السيناريوهات

٧- سيظل القضاء على الفقر في البلدان النامية أهم الأهداف الإنمائية في العقد القادم. وهو ما تسلِّم به أيضا الأهداف الإنمائية للألفية، التي تتألف من أهداف محددة زمنيا

وكميا للتصدي للفقر المدقع بأبعاده العديدة. ويتمثل الهدف الأول على قائمة الأهداف الإنمائية للألفية في التمكّن بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥ من الهبوط بنسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (الفقر المرتبط بالدخل) إلى النصف. ويتمثل أحد السبل الناجعة لبلوغ هذا الهدف في بناء قدرة إنتاجية وتكوين عمالة منتجة في القطاع غير الزراعي.

٨- وتشمل سبل التصدي لأبعاد الفقر الأخرى التي يطلق عليها أحيانا "الفقر غير المرتبط بالدخل"، وفقا لما أكدت عليه الأهداف الإنمائية للألفية، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف ٣)، وتحسين الصحة ومكافحة الأمراض (الهدفان ٥ و٦)، وكفالة الاستدامة البيئية (الهدف ٧)، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية (الهدف ٨). وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمر ضروري لا للنمو والتنمية الاقتصادية الكلية فحسب، بل ولاستتباب الأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والوطني، وهو ما شدّد عليه الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (٢٠٠٤). وعلى الرغم من أن العديد من البلدان يسير قُدما صوب بلوغ بعض الأهداف على الأقل بحلول الموعد المحدد بعام ٢٠١٥، فإن العديد من البلدان الأخرى، لا سيما الواقع منها في أفريقيا جنوبي الصحراء، قد خرج عن مساره. لذا يتوجّب خلال السنوات العشر القادمة توجيه الدعم الذي يوفّره النظام الدولي للعمليات القطرية نحو وضع هذه البلدان والمناطق على المسار السريع لكي تحقق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد.

٩- وكانت العولمة الاقتصادية، التي تعني إدماج الاقتصادات الوطنية في الاقتصاد الدولي من خلال التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات القصيرة الأمد لرؤوس الأموال وانتقال العمالة من دولة إلى أخرى وتدفق المعارف والتكنولوجيا السمة المهيمنة على الاقتصاد العالمي في السنوات العشرين الماضية. ويستحيل إلى حد ما الرجوع عن هذه العملية ولا محالة من استمرارها في العقود القادمة. وعلى المجتمعات الوطنية والمجتمع العالمي أن يتصدى لعواقبها وأن يتدبّر أمرها بحيث يجني فوائدها ويقلل من مخاطرها السلبية بقدر الإمكان.

١٠- ولا تكفل العولمة وما يتصل بها من تحرير لنظامي الاستثمار والتجارة بمفردهما أن يتمكّن العديد من بلدان العالم النامي من الاستفادة من الأسواق العالمية وتحقيق نمو اقتصادي سريع. فلم تنجح إلا بضعة بلدان نامية في دخول هذه الأسواق، في حين أن عددا كبيرا جداً غيرها، لا سيما أقل البلدان نموا، فشل في ذلك. ومما لا شك فيه أنه، في موجة العولمة هذه، تمكّنت بعض البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية (مثل البرازيل والصين والمكسيك والهند) من زيادة معدّل تجارتها نسبة إلى دخلها وأصبح العديد من هذه البلدان في الوقت الحاضر لا يصدّر المواد الخام فقط، وإنما يصدِّر أيضا منتجات تامة الصنع وخدمات. وقد سجلت هذه البلدان زيادة في نمو الدخل الحقيقي والدخل السنوي للفرد الواحد، ونتيجة للنمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته آسيا، تحسّن توزيع الدخل على نطاق العالم وانخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع.

١١- ومع ذلك، لم تستفد جميع المناطق والبلدان من العولمة. إذ لا يزال هناك حوالي ١,١ بليون شخص، أي نحو خُمس سكان العالم، يعيشون في فقر مدقع بدخل يقل عن دولار واحد في اليوم. ولا يزال التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستدام غائبا عن العديد من البلدان. ففي معظم هذه البلدان تضاءلت التجارة في السنوات العشرين الأخيرة ولم يكن النمو الاقتصادي مواكبا في المتوسط للنمو السكاني. وتشهد أفريقيا حالة خطيرة بوجه خاص لتفاقم الوضع من جراء الأيدز وغيره من الأمراض المعدية.

١٢- وسيكون من الضروري أن توجه الجهود الدولية تركيزها في السنوات العشر أو الخمس عشرة القادمة نحو مساعدة البلدان المهمّشة على الانضمام إلى تيار الاقتصاد

العالمي من خلال المشاركة في التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ولم يستفد العديد من هذه البلدان من العولمة، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى عدم قدرتها على المشاركة فيها. وستحتاج هذه البلدان إلى المساعدة في بناء القدرات اللازمة، الإنتاجية منها وتلك المتصلة بالتجارة على السواء. وقد بذلت جهود في السنوات الماضية للاستجابة لاحتياجات أقل البلدان نموا ومعالجة أوجه عجزها، وهي أصغر وأفقر بلدان العالم في النظام التجاري. ولا بد من مواصلة هذه الجهود وربما حث الخطى في بذلها.

١٣- ويواجه العالم كذلك عددا من التحديات البيئية التي تهدد المشاعات العالمية. ومن هذه التحديات تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وتلوث المياه الدولية، واستنفاد طبقة الأوزون. يضاف إلى ذلك الطاقة الصناعية، التي هي أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بمستوى الحياة البشرية، تشكّل بدورها تحديات كبرى. وإنتاج الطاقة وتوليدها وتوزيعها واستخدامها هي من أهم مصادر التلوث العالمي والنفايات العالمية، لا سيما لأنها تطلق كميات هائلة من الملوّثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري التي تشكّل خطرا كبيرا على البيئة العالمية بسبب إمكانية إحداثها تغيّرا في المناخ. وسيظل التصدي لهذه التحديات بندا رئيسيا في جدول الأعمال الإنمائي العالمي في السنوات القادمة.

١٤- وقد عاش العالم قصة بيئية ناجحة تجلت في بروتوكول مونتريال لعام ١٩٨٧، الذي سعى إلى إيجاد حل لمشكلة انبعاثات الكلوروفلوروكربون التي تقلِّص تركزات الأوزون في الغلاف الجوي العلوي. وقد قدّمت اليونيدو مساهمة كبيرة في هذا المجال. وبدأ المجتمع الدولي يبحث عن حلول للتحديات الأخرى من خلال إبرام اتفاقات دولية مثل الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو، ومن خلال الترتيبات المؤسسية على غرار مرفق البيئة العالمية. ولا شك في أن هذه الجهود ستستمر في السنوات القادمة.

١٥- وخلال السنوات العشر إلى الخمس عشرة القادمة، ستظل أفريقيا، لا سيما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، محل تركيز الجهود الإنمائية الدولية، لأن الأزمة الإنمائية في أفريقيا فريدة من نوعها إلى حد ما. فأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي المنطقة الوحيدة التي شهدت نمواً سلبيا في الدخل الفردي خلال العقدين من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠. وقد ارتفع معدل الفقر المدقع في هذه المنطقة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١، وهي تعاني من استمرار انعدام الأمن الغذائي بها، وتفشي الأمراض التي تهدد الحياة مثل الملاريا والسلّ والأيدز، وارتفاع معدلات وفيات الأطفال ووفيات الأمهات في فترة النفاس، والقصور الكبير في تنفيذ معظم الأهداف الإنمائية للألفية. وجرى تعليل شرك الفقر الواقعة فيه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بعدد من العوامل الهيكلية: انخفاض الإنتاجية في الزراعة وفي غيرها من الأنشطة الإنتاجية، وصغر حجم السوق والارتفاع الشديد في تكاليف النقل، وشدّة ثقل عبء المرض، ورداءة الأوضاع الجيوسياسية، والبطء الشديد في انتشار التكنولوجيا الواردة من العالم الخارجي. ويقتضي الخروج من شرك الفقر في أفريقيا بذل جهود شاملة ومتضافرة بين سكان هذه البلدان وحكوماتها والمجتمع الدولي.

١٦- وتحتاج إلى المساعدة الدولية أيضا المجتمعات الخارجة من الأزمات الناجمة عن كوارث طبيعية أو كوارث من صنع الإنسان، بما فيها الصراعات العنيفة. فالأخطار التي يتعرّض لها الأشخاص كثيرة في مثل هذه الحالات ويصبح الأمن البشري مشكلة كبرى. ثم تواجه البلدان المتضررة من الأزمات اضطرابات اجتماعية واقتصادية تُضعف قدرة الاقتصاد الإنتاجية وقدرة الأشخاص المتضررين على إيجاد موارد رزق مستدامة. ومن شأن هذه الحالات أن تظهر بين

الفينة والأخرى ويكون من الضروري آنذاك توفير المساعدة الخارجية المطلوبة.

١٧- وستحدد السيناريوهات المبيّنة أعلاه معالم رؤية اليونيدو الطويلة الأمد، في حين أن المركز المخصص لها في البنية الإنمائية الدولية ومواطن القوة النسبية التي نمت لديها خلال السنوات السابقة ستحدّد شكل جدول أعمالها الإنمائي في المستقبل. ويتمثل الحيّز الذي تشغله اليونيدو في نظام الأمم المتحدة الانمائي المتعدد الأطراف في توفير الدعم والمساعدة للبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية فيما تبذله من جهود للتصنيع. وقد دأبت المنظمة على مَرّ السنين على استحداث خدمات وقدرات ومهارات وأساليب ونهوج عمل جرى تنقيحها وإثراؤها بفضل التوجيهات والمبادئ التوجيهية الواردة من الدول الأعضاء وبفضل أحكام مختلف الاتفاقات الدولية ذات الصلة. وشهدت السنوات السبع الماضية عملية إعادة تخصص واحتراف نُفّذت في إطار عملية إصلاح اليونيدو. ونتيجة لذلك، ما انفكت الخدمات التي تُقدّم والأنشطة التي يُضطلع بها تخضع لتحسينات بغية جعلها أكثر تركّزا وأكثر استجابة لاحتياجات الجهات المستفيدة. ولا ريب في أن هذه العملية ستواصل مسيرتها في المستقبل كذلك.

١٨- وستؤثر استراتيجية اليونيدو المؤسسية أيضا في رؤيتها الطويلة الأمد وفي الأنشطة المراد الاضطلاع بها لجعل هذه الرؤية واقعا ملموسا. وتثبت التجربة الإنمائية التي عاشتها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الناجحة على السواء أن الإنتاجية تؤدي دورا حاسما في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي. فالبلدان التي تسلك مسار الإنتاجية العالية في أنشطتها الإنتاجية والخدماتية تصبح أكثر ثراء من البلدان التي تركّز على أنشطة منخفضة الإنتاجية. ومن ثم تشدِّد استراتيجية اليونيدو المؤسسية على تحسين الإنتاجية بالاستعانة بالمعارف والمهارات والتكنولوجيا لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتطلب من المنظمة أن تركز على أنشطة تحسين الإنتاجية التي تدعم ما تبذله البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية من جهود في سبيل المشاركة في نظام الإنتاج العالمي عن طريق مساعدتها على النهوض بإنتاجيتها وإقامة اقتصادات تنافسية.

باء- مجالات التركيز والنهوج الجامعة

١٩- وهذا المزيج من الاعتبارات المبيّنة أعلاه يؤدي إلى اختيار بضعة مجالات تركيز محددة بدقة لعمل المنظمة خلال السنوات العشر إلى الخمس عشرة القادمة. كما إن صغر حجم المنظمة وقلّة الموارد المتاحة لأنشطتها التقنية سببان إضافيان للتركيز على المجالات الثلاثة التالية:

(أ) التخفيف من حدة الفقر من خلال الاضطلاع بأنشطة إنتاجية في القطاع غير الزراعي؛

(ب) بناء القدرات التجارية؛

(ج) البيئة والطاقة.

٢٠- وسوف تُطبق أيضا بعض النهوج والأساليب الجامعة لدى الاضطلاع بالأنشطة العملياتية (المساعدة التقنية) وبأنشطة المحفل العالمي (التحليل والمناقشة) في مجالات التركيز هذه.

٢١- وتنبع هذه المجالات والأساليب من التوجيهات الواردة في خطة أعمال المنظمة والمبادئ التوجيهية الاستراتيجية المشار إليهما سابقا، وتتصل بهذه التوجيهات اتصالا وثيقا.

مجالات التركيز

(أ) التخفيف من حدة الفقر من خلال الاضطلاع بأنشطة إنتاجية في القطاع غير الزراعي

٢٢- سيتحدد مدى التخفيف من حدة الفقر وبالتالي مدى تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية بالسرعة التي يرتفع بها متوسط دخل الفقراء خلال فترة زمنية معينة. فتعجيل النمو وجعله مستداما على مدى فترة طويلة من الزمن، وكفالة مشاركة الفقراء في ذلك النمو من خلال إيجاد أنشطة مدرّة للدخل، أمران أساسيان للتخفيف من حدة الفقر.

٢٣- وفي العديد من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً في أفريقيا، تهيمن مهنة الزراعة المنخفضة الإنتاجية على سوق العمل، إذ يعمل فيها ما يربو على ٥٠ في المائة من السكان العاملين. ويكمن الحل في الانتقال من الأنشطة المنخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة المرتفعة الإنتاجية، من الزراعة إلى الصناعة والخدمات التي غالبا ما تكون معدلات الإنتاجية فيها أعلى مما تكون عليه في الزراعة. ولزيادة النشاط غير الزراعي في المناطق الريفية ونقل العمال الزائدين عن الحاجة من القطاع الزراعي تأثير قوي على النمو المحابي للفقراء، لأنهما مع مساهمتهما في زيادة الإنتاجية الزراعية يتيحان أيضا فرصة تنويع مصادر دخل الأسرة ومن ثم تعظيمه. وفي البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، يدخل بالتالي توفير العمالة والدخول غير الزراعية في المناطق الريفية (إلى جانب زيادة الإنتاجية الزراعية) والعمالة الرسمية في قطاعي الصناعة والخدمات في عداد العوامل الهامة المحددة للنمو المحابي للفقراء وبالتالي للتخفيف من حدة الفقر. وهذه الأنشطة هي من صميم ولاية اليونيدو: أي مساعدة البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية فيما تبذله من جهود للتصنيع من خلال بناء وتطوير القدرات الإنتاجية في القطاعات غير الزراعية.

٢٤- وفي الاقتصادات السوقية، تنطوي هذه الأنشطة الاقتصادية، لا سيما أنشطة بناء وإدارة المنشآت التجارية والقدرات الإنتاجية في قطاعي الصناعة والخدمات، على المجازفة والمبادرة الفردية تحقيقا لجلب الأرباح والدخول. وليس من المهم فحسب أن يكون الحافز موجودا لدى الشركات الكبرى الوطنية والمتعددة الجنسيات بل أن يكون موجودا أيضا لدى المنشآت الصغيرة والريفية، والأفراد والأسر، عندما يبيعون عملهم أو ينتجون سلعا وخدمات. وتشكّل كل هذه الجهات مجتمعة القطاع الخاص، وهو المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة وبالتالي المحرّك الأساسي للنمو في أي اقتصاد معاصر. فالادخار والاستثمار والابتكار ونشر التكنولوجيا عمليات يضطلع بها القطاع الخاص ما بين أفراد ومنظمي مشاريع وشركات ومؤسسات تجارية ومنظمات المجتمع المدني. ويستطيع القطاع الخاص من ثم أن يخفف مباشرة من حدة الفقر ببناء قدرات إنتاجية محلية، وخلق فرص للعمل، وتحسين الإنتاجية، وزيادة دخل الفقراء. ولتنظيم المشاريع دور حاسم في هذه الأنشطة.

٢٥- وعلاوة على ذلك، لا يزال أغلب النشاط الاقتصادي يزاول على نطاق ضيق في جميع البلدان تقريبا، لا سيما البلدان ذات الاقتصادات النامية، كما أن معظم الصناعات إن لم تكن تعمل على صعيد المدينة والحي فإنها تعمل على الصعيد الوطني. وينجح تنظيم المشاريع أكثر ما ينجح في المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي لديها إمكانيات كبيرة للنمو والابتكار. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع المنشآت الصغيرة جدا، ومعظمها في القطاع غير الرسمي، بدور هام في الحد من الفقر لأنها كثيرا ما تكون الفرصة الوحيدة المتاحة في البلدان النامية لملايين الفقراء، بمن فيهم منظِّمات المشاريع، للحصول على عمل وعلى دخل.

٢٦- وبناء على ذلك، من الواضح أن تركيز خدمات اليونيدو ينبغي أن ينصبّ على مساعدة القطاع الخاص المحلي

في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية على بناء قدرات إنتاجية في القطاع غير الزراعي وفي تنظيم وإدارة المؤسسات التجارية والارتقاء بالتكنولوجيا والوفاء بالمتطلبات المالية والوصول إلى الأسواق المحلية والتجارة الدولية وتحقيق مختلف مكاسب الكفاءة الجماعية، من خلال عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص، وإقامة تجمعات وشبكات وغير ذلك من الأساليب المؤسسية. وسيكون ذلك هو المساهمة الاستراتيجية من اليونيدو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الهدف الأول والأهم، ألا وهو القضاء على الفقر.

٢٧- وفي هذا السياق، سيستمر التركيز على دعم وترويج تنمية الصناعات الزراعية وصناعات تجهيز الأغذية نظرا لأهميتها في الاقتصادات القائمة على الزراعة في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا. فمن شأن تنمية هذه الصناعات وتحديثها أن يسهما أيضا في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بالتخفيف من حدة الفقر، ناهيك عن تعزيز الإنتاجية في القطاعات الصناعية في هذه البلدان.

٢٨- ويؤدي الاستثمار، إلى جانب تنظيم المشاريع، دورا رئيسيا في النمو وفي التخفيف من حدة الفقر، إذ يزيد القدرة الإنتاجية للاقتصاد. ومن ثم فإن المساعدة على خلق مناخ يشجع على الاستثمار أمر بالغ الأهمية في مهمة التخفيف من حدة الفقر. فالمناخ المناسب للاستثمار يوفر لجميع الشركات، الصغيرة منها والمتوسطة والكبيرة فضلا عن المشاريع الصغيرة جدا، الحوافز اللازمة للاستثمار بشكل منتج وتوفير فرص للعمل وتوسيع ونشر وإدخال التكنولوجيات الجديدة التي يمكن أن تساعد على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج الأخرى. ولئن كان معظم استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية محلي الطابع، فإن للاستثمار الأجنبي المباشر كذلك أهميته، فبصرف النظر عما يجلبه من موارد مالية، فهو يحمل معه الحنكة الإدارية المتطورة والتكنولوجيا العصرية وإمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية وثقافة مؤسسية قائمة على الكفاءة والقدرة التنافسية. ولعل أكبر مساهمة يقدّمها الاستثمار الأجنبي المباشر هي من خلال الابتكار ونقل المعارف والمهارات ومن خلال الإنتاجية. ومن المرجّح أن تكون مساهمته في النمو أكبر لو أمكن نقل الإلمام بما يأتي به من تكنولوجيات متقدمة إلى المنشآت التجارية المحلية من خلال الروابط التجارية. ومن هذا المنطلق، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون قوة دافعة لنمو الأعمال التجارية المحلية وأن يؤدي إلى تحسين المناخ الاستثماري ككل. ومن شأن بعض خدمات اليونيدو المصمّمة خصيصا لمساعدة البلدان النامية المهمّشة نسبيا على تحسين مناخها الاستثماري من خلال اعتماد استراتيجيات وسياسات وآليات مؤسسية مناسبة تهدف إلى معالجة أوجه القصور القائمة الحكومية منها والسوقية أن تساعد على ترويج الاستثمار والنمو بغية التخفيف من حدة الفقر في هذه الاقتصادات.

(ب) بناء القدرات التجارية

٢٩- ينبع تركيز أنشطة اليونيدو على بناء القدرات التجارية في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية من الاهتمام بمساعدة هذه البلدان على الانضمام إلى تيار الاقتصاد العالمي من خلال المشاركة في التجارة الدولية. وهناك من الأدلة ما يكفي للإيحاء بأن ثمة علاقة سببية بين زيادة التكامل التجاري وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بالقدر اللازم للقضاء على الفقر. وعلاوة على ذلك، تشكّل التجارة، بالنسبة للبلدان النامية، الأداة الرئيسية لجني ثمار العولمة. فهي تضع الشركات المحلية في حلبة المنافسة داخل البلد وخارجه، كما تضعها أمام أفضل ممارسات الشركات الأجنبية وأمام متطلبات مستهلكين نافذي البصيرة. وكل هذه العوامل تشجّع على زيادة الكفاءة كما تؤدي إلى رفع الإنتاجية.

٣٠- ومثلما شرح سابقا، تكمن العقبات الرئيسية التي تعترض طريق مشاركة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان

نموا، في التجارة الدولية، في افتقارها إلى القدرات الإنتاجية والتصديرية الضرورية (أو القدرات الخاصة بجانب العرض) والعجز المتراكم المتأصل في قدرتها على الوفاء بمتطلبات أسواق البلدان المتقدمة النمو.

٣١- ولهذه العقبات بعدان أساسيان يحتاجان إلى المعالجة، وهما:

(أ) افتقار معظم المنشآت التجارية في البلدان النامية، لا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلى القدرة الإنتاجية على إنتاج سلع أو فوائض عالية الجودة للتصدير التنافسي بغية الاستفادة من الفرص التي تتيحها التجارة الدولية؛

(ب) وعلاوة على ذلك، تفتقر معظم البلدان النامية في الوقت الحاضر إلى القدرة على الوفاء بشروط المطابقة للمواصفات، وكثيرا ما تعجز المنتجات المعدّة للتصدير عن الامتثال لمعايير الجودة التقنية ولمتطلبات الصحة والأمان وللوائح التي تضعها الأسواق المستوردة. ولا يوجد في العديد من الحالات، لا سيما في أقل البلدان نمواً، الهيكل الأساسي المطلوب المتعلق بالقياس والمعايير والاختبار والنوعية، وحتى لو توافرت هذه الخدمات فعادة ما لا تحظى بالاعتراف الدولي. وتحتاج هذه البلدان إلى إصلاح أو تحسين نظمها الخاصة بوضع المعايير أو رفع مستواها، وإلى إنشاء آليات فعالة للاختبار وإصدار شهادات النوعية واعتماد المختبرات بغية الامتثال لاتفاقي منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز التقنية التي تعترض التجارة وبشأن تدابير الصحة البشرية والنباتية وإلى الدفاع عن نفسها بفعالية لدى هيئات وضع المعايير.

٣٢- والبلدان النامية بحاجة إلى المساعدة التقنية لتدارك هذه العيوب بغية تعزيز فرص وصولها إلى الأسواق. وقد تم الاعتراف دوليا بالحاجة إلى هذه المساعدة في خطة الدوحة للتنمية التي وضعتها منظمة التجارة الدولية (٢٠٠١) وفي "الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا" (نيباد). بل إن الاتفاقين المتعلقين بالحواجز التقنية التي تعترض التجارة وتدابير الصحة البشرية والنباتية اللذين التي تم التفاوض بشأنهما في إطار جولة أوروغواي ينصان صراحة على أنه ينبغي للدول المتقدمة النمو الأعضاء في منظمة التجارة الدولية أن تساعد الدول الأعضاء النامية على معالجة هذه المشاكل.

٣٣- ويجب أن تتصدى خدمات اليونيدو لهذه العيوب. وقد حاولت المنظمة أن تجمّع تدخلاتها المحددة في هذا الحقل حول المجالين الرئيسيين على نحو فعال ومتكامل. فبالإضافة إلى أنشطتها العادية في هذا المجال، أطلقت المنظمة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد في مونتري بالمكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٢ مبادرة مواضيعية محددة بشأن بناء القدرات التجارية. وقد اتُخِذت خطوة أخرى إلى الأمام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، عندما وقّعت اليونيدو ومنظمة التجارة العالمية مذكرة تفاهم على هامش الدورة الخامسة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون بالمكسيك. واتفقت المنظمتان كلتاهما على وضع برامج ومشاريع مشتركة لبناء القدرات التجارية وما يتصل بذلك من أنشطة، على أن تركّز اليونيدو مساهمتها على تعزيز قدرات البلدان النامية على جانب العرض (بما في ذلك الامتثال للمعايير والمتطلبات التقنية)، بينما تُعنى منظمة التجارة العالمية بتنمية قدرات هذه البلدان على المشاركة بفعالية في المفاوضات التجارية والمضي قُدما في تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وأُقيم، منذ ذلك الحين عدد من مشاريع التعاون التقني للتنفيذ المشترك بين المنظمتين.

٣٤- وستواصل اليونيدو أنشطتها في هذا المجال في السنوات القادمة وتزيدها تطويرا.

(ج) البيئة والطاقة

٣٥- يتعلق مجال التركيز الثالث بالبيئة والطاقة، حيث يتعين على اليونيدو أن تضطلع بأنشطة خاصة تهدف إلى تلبية الاحتياجات المحددة للبلدان النامية والبلدان ذات

الاقتصادات الانتقالية. ويتعين أن تهدف هذه الأنشطة إلى ترويج التنمية الصناعية المستدامة مع المساعدة في الوقت ذاته على تحقيق الاستدامة البيئية، وهي هدف هام من الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٦- وقد سبق التنويه بالدور الهام الذي تضطلع به اليونيدو وبإنجازاتها في إطار بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وقد أُبرمت اتفاقات أخرى متعددة الأطراف تتعلق بالمسائل البيئية مثل اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، واتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغيّر المناخ، والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وبروتوكول كيوتو، كما أقيمت آليات مالية مثل مرفق البيئة العالمية. وستواصل اليونيدو تقديم مساهمات كبرى في سبيل النجاح في تنفيذ هذه الاتفاقات.

٣٧- وتدخل التكنولوجيا في صميم برامج وخدمات اليونيدو الرئيسية المتصلة بالتنمية الصناعية المستدامة والبيئة. وتغطي التنمية التكنولوجية أنشطة الحد من التلوث البيئي وعمليات الإنتاج الصناعي الجديدة تماما التي تخفف من العبء الملقى على البيئة. وقد انصب التركيز في عملية التصنيع في بادئ الأمر على مكافحة التلوث البيئي من خلال مراقبة التلوث عند نهاية خط الإنتاج. ويتعين أن يتحوّل التركيز، حيثما تكون هذه الممارسة هي السائدة، إلى استخدام تكنولوجيات جديدة ومتقدمة تكون أكثر كفاءة في استخدام الطاقة والمواد وتخرج كمّا أقل من الملوّثات والنفايات.

٣٨- ولكن ينبغي في الأمد الطويل أن ينصب تركز أنشطة اليونيدو في هذا المجال على المساعدة في إحداث تغييرات جذرية في تصميم المنتجات وفي التكنولوجيا التي تكفل استدامة الموارد عن طريق سد ثغرات الموارد الطبيعية في اقتصاداتنا. ويقتضي تحقيق استدامة الموارد القيام بالخطوات الأربع التالية بشكل أساسي:

(أ) الانتقال إلى نظام التدفقات الدائرية للمواد المستخدمة والمعاد تدويرها مرات ومرات؛

(ب) مواصلة تخفيض كميات المواد والطاقة المستخدمة من خلال زيادة الكفاءة وإزالة المواد الخطرة والسامة؛

(ج) تحويل التركيز من بيع المنتجات إلى توريد الخدمات؛

(د) الانتقال من مصادر الطاقة غير المتجددة إلى مصادرها المتجددة.

٣٩- وقد درجت اليونيدو على استخدام المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف لنشر التكنولوجيا السليمة بيئيا التي تعزز الجودة والإنتاجية ولترويج اعتماد منهجيات إنتاجية أنظف ومستدامة بيئيا. ويمكن أن تُستخدم هذه المراكز لإثبات فائدة ونجاعة التكنولوجيا والممارسات المتصلة باستدامة الموارد في قطاعات فرعية صناعية محددة (مثل النسيج) في بلدان نامية مختارة.

٤٠- وفي مجال الطاقة، ينبغي أن تكون أنشطة اليونيدو وخدماتها متصلة بتعزيز تدابير الكفاءة في استهلاك الطاقة وترويج التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة (طاقة الكتلة الأحيائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية والمحطات الكهرمائية الصغيرة والطاقة الحرارية الأرضية) بهدف المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي ينشدها المجتمع الدولي. وهذا ما يقتضي المساعدة على بناء القدرات في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية ونقل التكنولوجيا/الدراية الفنية إليها في مجال كفاءة استخدام الطاقة الصناعية. وستسعى الخدمات التقنية للمنظمة أيضا إلى ترويج الاستخدام الإنتاجي لمصادر الطاقة المتجددة والطاقة النظيفة، لا سيما في المناطق الريفية، بغية المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما فيها التخفيف من حدة الفقر.

النهوج الجامعة

٤١- ستتميز أنشطة اليونيدو في مجالات التركيز بعدد من النهوج الجامعة. وأهم هذه النهوج تنمية القطاع الخاص، الذي سبقت الإشارة إليه. وستضطلع اليونيدو بأنشطتها وتدخلاتها في جميع مجالات التركيز بالشراكة مع القطاع الخاص، بما في ذلك الأفراد والمنشآت التجارية والرابطات الصناعية ومنظمات المجتمع المدني. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أبرمت اليونيدو اتفاقا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديب) لوضع وتنفيذ برنامج مشترك في مجال تنمية القطاع الخاص استناداً إلى توصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية. وسيكون تنفيذ هذا البرنامج من خلال توفير مساعدات تقنية محددة وما يقترن بذلك من الأنشطة، ما يشمل تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل وترويج الشراكات بين القطاعين العام والخاص، إسهاما لا يستهان به في هذا الصدد.

٤٢- ثانيا، تضطلع اليونيدو بوصفها وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة بدور مزدوج: فهي تقدم خدمات التعاون التقني (الوظيفة العملياتية) كما إنها مطالبة باكتساب وتحليل ونشر المعارف المتعلقة بعمليات التنمية الصناعية واستهلال/إجراء مباحثات ومناقشات بشأن التنمية الصناعية وما يتصل بها من مسائل بغية التأثير في جدول الأعمال الإنمائي في هذا المجال (وظيفة المحفل العالمي). وعلى المنظمة أن تسعى إلى تحقيق المزاوجة السليمة بين هاتين الفئتين من الوظائف اللتين تكمل الواحدة منها الأخرى.

٤٣- وفي سياق بيئة دولية سوقية الاتجاه وآخذة في التعولم، يكون توفير منافع عامة عالمية مبررا وأساسا منطقيا لعمل أي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. وفي حالة اليونيدو، تتعلق هذه المنافع بمجال التنمية الصناعية. وبمزيد من التحديد، يعتبر بناء المعارف وتحويلها وإدارتها في جميع المسائل المتعلقة بالصناعة منفعة عامة عالمية، وهو ما تهتم به اليونيدو بحكم ولايتها. فعلى سبيل المثال، يتعين بناء معارف بشأن تجربة التنمية الصناعية (السياسات والتشريعات والصكوك، وغيرها) التي مَرّ بها الناجح من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ومساعدة البلدان على القيام بالمهمة الصعبة المتمثلة في غربلة هذه التجارب واستخلاص المعارف التي تهمها وخوض غمارها وتكييفها مع ظروفها المحلية. وهناك إضافة إلى ذلك، وظيفة إدارة المعارف من خلال توثيقها وتقاسمها وتبادلها مع المنظمات الأخرى في جميع أنحاء العالم واستخدام أحدث التطورات في تكنولوجيا المعلومات لعملية الإدارة هذه. وسيتعين على اليونيدو مواصلة هذه العمليات بل وتحسينها، مما يعني توفير المعلومات والمهارات والتكنولوجيات في السنوات القادمة لأن تميّزها كمنظمة معارف سيعزز أيضا فعاليتها في مجال تقديم المساعدة التقنية.

٤٤- وترتبط ارتباطا وثيقا بذلك ضرورة ترويج التكنولوجيات الجديدة والناشئة التي من المحتم أن يكون لها تأثير قوي على التنمية الاقتصادية في السنوات القادمة. لذلك يجب أن تتخذ اليونيدو المبادرات اللازمة وأن تخصص الموارد وتضطلع بالأنشطة المناسبة لكي تعمّم هذه التكنولوجيات الجديدة بوصفها أدوات للتنمية الصناعية تُستخدم لزيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي.

٤٥- وسوف تستخدم طائفة الكفاءات والخدمات المتاحة في اليونيدو لمعالجة المشاكل الخاصة التي تواجهها المجتمعات الخارجة من الأزمات الناجمة عن كوارث طبيعية أو كوارث من صنع الإنسان. والأمن البشري عنصر بالغ الأهمية في هذه الحالات وهذا ما سيوجّه أنشطة المنظمة في هذا المجال. وبشكل أساسي، ستوفر اليونيدو في مرحلة إعادة التأهيل والإعمار ما يلزم من الخدمات لاستصلاح المنشآت في المجالات الصناعية الأساسية مع تعزيز الأنشطة المدرة للدخل لصالح فئات معيّنة من المنكوبين ودعم بناء القدرات المؤسسية والمساهمة في استصلاح البنية التحتية الصناعية.

٤٦- ومن الواضح أنه للاضطلاع بالأنشطة العملياتية وبأنشطة المحفل العالمي بأسلوب احترافي وتحسين الامتياز

التقني للمنظمة، يتعين تحديث الخبرة المهنية والمهارات التقنية للموظفين في الميادين الخاصة بهم باستمرار من خلال مزيج مناسب من التعيينات الداخلية والخارجية والدورات التدريبية، والحلقات الدراسية، وحلقات عمل. أي أن عملية تجديد التخصص والتأهيل الفني التي كانت من معالم تحوّل اليونيدو في السنوات السبع الماضية يجب مواصلتها أيضا في المستقبل.

٤٧- ولكي يتسنى تحسين الإنتاجية في مختلف قطاعات الاقتصاد في البلدان النامية، لا بد من بناء وتدعيم شبكة من التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والأسواق والمؤسسات التي تمكّن هذه البلدان من الاستفادة بصورة فعّالة من التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية. وتحتاج اليونيدو في هذا السياق لكي تعمل بفعالية في اضطلاعها بأنشطتها إلى بناء شراكات مع منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني، ولا سيما الرابطات الصناعية والمنظمات غير الحكومية ذات الوجهة الانمائية.

٤٨- وأخيرا، اتسمت المساعدة التقنية التي قدمتها المنظمة في السنوات الماضية باختلال التوازن إلى حد ما، إذ شكّلت الخدمات التي قدمت في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ما يزيد على ٥٠ في المائة من مجموع حافظة التعاون التقني. وعلى الرغم من أن هذه الخدمات هامة وينبغي مواصلة تقديمها، فمن الضروري تقويم هذا الخلل بزيادة أنشطة اليونيدو التي تهتم بمسائل التصنيع الأساسية مثل ترويج الاستثمار والتكنولوجيا، وتنمية المنشآت التجارية الصغيرة، وبناء القدرات التجارية، والصناعات الزراعية وصناعات تجهيز الأغذية، وكفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة.

جيم- الأبعاد الإقليمية

٤٩- سيكون لعمل اليونيدو في السنوات القادمة عدد من الأبعاد الإقليمية.

أفريقيا

٥٠- نظرا لما تعانيه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من مشاكل انمائية فريدة من نوعها ستحظى هذه القارة باهتمام خاص في الأنشطة العملياتية وأنشطة المحفل العالمي التي تضطلع بها المنظمة. وقد انتهت اليونيدو من وضع المبادرة الخاصة بالقدرات الإنتاجية الأفريقية، واعتمدت هذه المبادرة بوصفها المكوّن الصناعي في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد). وأجرى تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠٠٤ تحليلا شاملا لاحتياجات أفريقيا الإنمائية، وسعت المنظمة من خلال برامجها المتكاملة وأنشطتها الخاصة بالمساعدة التقنية في أفريقيا إلى المساهمة في التخفيف من حدة الفقر من خلال التنمية الصناعية والاقتصادية. وسيتم تعزيز هذه الأنشطة كذلك في المستقبل. وفي الوقت ذاته، ستستمر اليونيدو، بوصفها منظمة دولية عالمية العضوية، في معالجة مشاكل التنمية الصناعية التي تعاني منها المناطق الأخرى (أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشمال أفريقيا، وآسيا، والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية) وفي تلبية احتياجاتها المتميِّزة.

اللامركزية

٥١- كان وما يزال نقل الوظائف والأنشطة فعلياً من المركز إلى الميدان يشكّل أحد الأهداف التنظيمية الهامة لليونيدو. وهذا أمر ضروري لأن القرارات المتعلقة بوضع البرامج وتنفيذها وتوفير التمويل تُتخذ بشكل متزايد على الصعيد القطري. وقد اتخذ عدد من المبادرات خلال السنوات السبع الماضية، إلا أن الجهود التي بذلتها المنظمة في تحقيق اللامركزية الفعلية لم تكن موفّقة تماما حتى الآن بسبب قلة الموارد المالية والبشرية المتاحة.

٥٢- ولكي تتغلب اليونيدو على هذه المشكلة وتوسّع النطاق الذي تغطيه مكاتبها الميدانية، دخلت في اتفاق تعاون مع اليونديب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ويستهدف هذا

الاتفاق تعزيز حضور اليونيدو في الميدان ليصل إلى ٨٠ بلدا (مرتفعا من حضورها الحالي في نحو ٣٠ بلدا).

٥٣- وبصرف النظر عن تحقيق الأهداف العملياتية لليونيدو، من شأن توسيع تغطيتها الميدانية أن يساعد المنظمة على المشاركة بفعالية في الصياغة المنسّقة والمحدد الهدف لاستراتيجيات المساعدة التقنية التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك وورقات استراتيجية الحد من الفقر المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٤- وتقتضي كل هذه المسائل زيادة تعزيز تدابير تحقيق اللامركزية خلال السنوات العشر إلى الخمس عشرة القادمة.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٥٥- سيكون ترويج التعاون فيما بين بلدان الجنوب معلماً هاما من معالم عمل اليونيدو في السنوات القادمة. وسيكمِّل هذا الترويج الجهود التي درجت المنظمة على بذلها من أجل تسهيل نقل الموارد والتكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية. وستستخدم المنظمة آليات مناسبة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب لكي تمكِّن البلدان النامية الأقل تقدما من الاستفادة من تجارب التنمية التي خاضتها الاقتصادات الناشئة الأكثر نجاحا.

دال- توفير التمويل من أجل التنمية

٥٦- يجب أن يحتل ضمان الموارد المالية الكافية لكي تضطلع اليونيدو بأنشطة المساعدة التقنية وأنشطة المحفل العالمي وزيادة حجم هذه الموارد في السنوات العشر إلى الخمس عشرة القادمة مكانة هامة في رؤية المنظمة الطويلة الأمد. وبوجه عام، تُموَّل أعمال اليونيدو التقنية من المصادر الثلاثة التالية: صندوق التنمية الصناعية والصناديق الاستئمانية، والصناديق التي أنشئت في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (الصناديق المتعددة الأطراف)، ومكوّن "البرنامج العادي للتعاون التقني" في الميزانية العادية. وتشكّل أكبر هذه الموارد، وهي الصناديق المتعددة الأطراف، حوالي ٥٠ في المائة من الموارد المتاحة سنوياً. ويشكّل صندوق التنمية الصناعية والصناديق الاستئمانية، التي تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية، نحو ٤٠ في المائة من هذه الموارد (السنوية). ومن ثم يجب أن يحظى هذان المصدران باهتمام كبير في استراتيجية المنظمة الرامية إلى زيادة تمويلها في السنوات القادمة. وقد شرعت اليونيدو في اتخاذ خطوات لصياغة مقترحات للقيام بمشاريع في المجالات التقليدية للتنمية الصناعية، التي يمكنها الحصول على الأموال من المصادر المتاحة في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وسيلزم صياغة المزيد من هذه المقترحات الابتكارية، دون إغفال متطلبات آليات التمويل الموجودة والجديدة في هذا المجال.

٥٧- ومن المتوقع أن يشهد حجم المساعدة الإنمائية الرسمية أو المعونة زيادة متواضعة في السنوات القادمة، ولكنه سيسجّل زيادة كبيرة إذ سيرتفع من حوالي ٧٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ١١٥ بليون دولار في عام ٢٠١٠. وقد ينجم ذلك عن أسباب متنوعة، منها الدافع على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وضغط الرأي العالمي على الدول الغنية لكي تخصص ٠,٧ في المائة من ناتجها الإجمالي المحلي لمكافحة الفقر، وما تم مؤخرا من إعادة تأكيد بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التزامها بإعلان الألفية وبتوافق الآراء في مونتيري بشأن التنمية بزيادتها حجم مساعدتها الجماعية بمقدار كبير، والإدراك بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بأن الأمن والتنمية العالميين مترابطين ترابطا وثيقا. وهناك أيضا مقترحات بتوفير مصادر جديدة ومبتكرة لتمويل التنمية (كغرض ضرائب بيئية عالمية وإنشاء مرفق مالي دولي) بغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ومكافحة الفقر. ومن المتوقع كذلك أن يزداد حجم المعونة المقدمة إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نسبة إلى مجموع الإعانات المقدمة، وأن يقدّم قدر أكبر من هذه المعونة في شكل برنامجي.

٥٨- ولئن كانت اليونيدو ستسعى بلا ريب إلى الحصول على حصة عادلة من الزيادة في المساعدة الإنمائية، فثمة بضع مسائل ينبغي ألا تغيب عن البال لدى تصميم استراتيجية المنظمة في هذا المجال. أولها أن حصة المساعدة الموجّهة من خلال الوكالات الدولية التي تُعنى بمسائل التنمية الاقتصادية قد لا تزداد كثيرا. وثانيها أن ثمة قلقا متزايدا لدى البلدان المانحة والمتلقية من الازدواجية وانعدام التنسيق بين الوكالات التقنية في الميدان ومن عدم الامتثال بقدر كاف لأولويات البلد المضيف ونظمه. ومن ثم يتعين على اليونيدو أن تحدد حيِّزها الفريد وميزتها النسبية وأن تضع نفسها في المكان المناسب ميدانيا في هيكل منظومة الأمم المتحدة الآخذ في التطور، وأن تجعل أنشطتها في الوقت نفسه، متوائمة مع الأولويات الإنمائية المحددة محليا. ولكي تظل قادرة على المنافسة في مجال المساعدة الإنمائية، عليها أن تصقل أساليب عملها وتبسيطها لكي تراعي شواغل البلدان المانحة والبلدان المتلقية فيما يتعلق بالميل إلى إيفاد بعثات متعددة، والإفراط في استخدام الخبراء الاستشاريين، وارتفاع تكاليف المعاملات أو الدعم، نتيجة للنهوج التي تسلكها حاليا الوكالات المتعددة الأطراف. وتحاول اليونيدو معالجة بعض هذه الشواغل من خلال البرامج المتكاملة والبرامج التي تشترك فيها مع وكالات أخرى. وتدعو الضرورة إلى التعجيل بهذه العملية في السنوات القادمة.

هاء- اليونيدو في المنظومة المتعددة الأطراف

٥٩- على اليونيدو أن تضطلع بدورها في ترويج التنمية المستدامة في سياق متعدد الأطراف. وهذا يعني ضرورة وجود تآزر وتنسيق وتواؤم بين أنشطتها وأنشطة غيرها من الوكالات المتعددة الأطراف في مجال التنمية الاقتصادية. ومن الواضح في حقيقة الأمر أن المكاسب التي جنتها اليونيدو من خلال إعادة الهيكلة الداخلية والإصلاح البرنامجي ستحد منها المعوقات النظمية للمنظومة المتعددة الأطراف، لا سيما فيما يتعلق بوظائف التنمية الاقتصادية التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة المعنية. وللتغلب على هذه المشكلة، بدأت اليونيدو تدخل في ترتيبات تعاونية مع غيرها من الوكالات الدولية (كالأونكتاد واليونديب ومنظمة التجارة العالمية) في مجالات معينة من مجالات العمل. وسوف تعزز هذه الترتيبات وتتخذ ترتيبات جديدة للشراكة في المستقبل.

٦٠- وعلى الرغم من أن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة بنت خلال العقود القليلة الماضية قدرات فريدة في مجالات شتى، ومنها مجال التنمية الاقتصادية، فقد كان هناك أثر جانبي مؤسف تمثّل في انعدام الترابط على مستوى المنظومة مما أدى إلى الازدواجية والتداخل. وقد حُمّلت الموارد وكذلك المعارف والخبرات والمهارات أكثر من طاقتها في المنظومة التي أصبحت تعاني نتيجة لذلك من الافتقار إلى التركيز وغياب التنسيق ونقص التمويل. ومن الضروري بالتالي تنظيم أعمال الأمم المتحدة في مجال التنمية على نحو منسّق، والسعي إلى تحقيق الكتلة الحدية في المجالات ذات الصلة وتجميع المعارف وتطويرها في مناحي التفكير المحددة، وشحذ التركيز وتعميق جوهر التدخلات في حقل التنمية الاقتصادية. ووصولا إلى هذه الغاية، وضع المدير العام اقتراحا لإنشاء آلية محسّنة للتنسيق الطوعي، ناقشه مع الأمين العام للأمم المتحدة والرؤساء التنفيذيين لوكالات الأمم المتحدة. ويتميز هذا الاقتراح بالخصائص البارزة التالية:

(أ) الخروج بخطة أعمال أو برنامج عمل مشترك متفق عليهما يشملان المنظومة كلها ويستندان إلى الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) تحديد المهام التي يتعين أن تؤديها الوكالات المختلفة وفقا لكفاءاتها وخبراتها ومواردها استنادا إلى مفهوم القيادة التخصصية؛

(ج) استعراض تنفيذ خطة الأعمال ورصده وتقديم تقارير عنه ومكافأة مختلف هيئات الأمم المتحدة على مساهمتها في برنامج العمل المشترك؛

(د) تحديد مجالات العمل وقائمة المواضيع (مثل الكفاءة السوقية والمعارف والبيئة) اللازمة لتعزيز إمدادات المنافع العامة العالمية والضرورية للعمليات الميدانية.

٦١- واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة تنظر بجدية الآن في هذا الاقتراح من أجل تنفيذه.

٦٢- وسيكون من الضروري أن تواصل اليونيدو في السنوات القادمة هذه الجهود من أجل التنسيق على نطاق المنظومة، مما سيؤدي أيضا إلى تعزيز فعالية عمليات اليونيدو نفسها.

ثالثا- الاستنتاجات

٦٣- في المحصّلة النهائية، لن تقيَّم اليونيدو استنادا إلى ما قامت به من إصلاحات، وإنما استنادا إلى أهمية خدماتها وجودتها ومستوى الخبرة المهنية التي تتجلى في هذه الخدمات. ولا يمكن لمنظمة مثل اليونيدو، في عالم المعارف الذي يحيط بنا، أن تصمد وتزدهر إلا إذا تحوّلت إلى منظمة معارف في ميدانها المختار. والمعارف، على عكس المهارات التقليدية (التي تتغير ببطء شديد)، يتجاوزها الزمن بسرعة. لذلك يتعين على العاملين في مجال المعارف أن يواكبوا العصر ويطوِّروا خبراتهم المهنية باستمرار من خلال مواصلة التجارب والابتكارات والبحوث والتعليم في مجالات عملهم.

٦٤- وعلاوة على ذلك، فإن الاختبار النهائي لمنظمة مثل اليونيدو، في بيئة اقتصادية عالمية سوقية الوجهة وآخذة في التعولم حيث جميع أنواع المنتجات والخدمات متاحة على نحو تنافسي ويسهل الحصول عليها (الإنترنت والتجارة الإلكترونية)، هو ما إذا كانت قادرة على تقديم أي مساهمة مميّزة تستند إلى معارفها الفريدة والدائمة التوسّع، وإلى خبرتها الفنية وميزتها النسبية. ومن هذا المنطلق، يجب أن تهدف الرؤية الطويلة الأمد إلى إكساب اليونيدو مكانة مميَّزة في عالم المساعدة الإنمائية التنافسي. ويرمي الاقتراح الداعي إلى شحذ تركيز المنظمة بقصره على بضع مجالات وتعميق جوهر خدمات الدعم التي تقدّمها ببناء خبرات رفيعة المستوى ومراكز تميّز في هذه المجالات إلى تحقيق هذا الهدف.

رابعا- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

٦٥- لعلّ مجلس التنمية الصناعية يوصي المؤتمر العام باعتماد مشروع القرار التالي:

"إن المؤتمر العام،

"إذ يستذكر قرار المؤتمر العام م ع-١٠/ق-٢ الذي يدعو المدير العام إلى وضع بيان لرؤية استراتيجية طويلة الأمد في الوقت المناسب لكي يعتمدها المؤتمر العام القادم،

"وإذ يحيط علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة IDB.30/23،

"١- يعتمد بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد لليونيدو التي تشمل الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، بصيغته الواردة في مرفق هذا القرار؛

"٢- يطلب إلى المدير العام أن يأخذ بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد في الحسبان عند صياغة وتنفيذ الأطر البرنامجية المتوسطة الأجل والبرامج والميزانيات وغير ذلك من البرامج العملياتية خلال الفترة المشمولة به."

المرفق

بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد

مقدّمة

في سياق البيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة والاحتياجات المستجدة للبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية، يتعيّن على منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أن ترسم صورة لنفسها كمنظمة كفؤة وفعّالة ومحترفة تساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية ذات الصلة وفي التنمية الصناعية المستدامة في هذه البلدان. وينبغي أن تدمج المنظمة هذه الصورة في رؤيتها الطويلة الأمد.

والأهداف الإنمائية الدولية، لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، والتطورات في الاقتصاد العالمي، وخصوصا عملية العولمة الاقتصادية المعقدة وتهميش البلدان الفقيرة، ستكون، مجتمعة، القوى المحركة الرئيسية التي تحدد شكل سيناريوهات المستقبل. ويضاف الى هذه القوى مشاكل البيئة والطاقة التي تؤثر في التنمية الصناعية.

وتشمل هذه السيناريوهات – التطورات والفرص والمشاكل المحتملة – التي قد يتعين على اليونيدو التصدي لها ما يلي:

- سيظل التخفيف من حدة الفقر في سياق الأهداف الإنمائية للألفية أهم الأهداف الإنمائية في السنوات العشر القادمة؛
- يجب إدارة العولمة الاقتصادية بحيث يتسنى جني فوائدها مع التقليل ما أمكن من جوانبها السلبية، لا سيما تهميش البلدان الفقيرة؛
- يجب مواجهة تحديات البيئة والطاقة؛
- ستظل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى محل الاهتمام المركّز في الجهود الإنمائية الدولية، نظرا للتحديات الإنمائية الفريدة من نوعها في هذه المنطقة؛
- ستحتاج المجتمعات الخارجة من أزمات ناجمة عن كوارث من صنع الإنسان و/أو كوارث طبيعية إلى مساعدة دولية.

ويجب أن تستجيب اليونيدو لهذه السيناريوهات من منطلق مركزها وولايتها في الهيكل الإنمائي الدولي، بعد صقلهما وتعزيزهما بفضل جهود التغيير التي بذلت في الماضي والاتفاقات الدولية ذات الصلة واستراتيجيتها المؤسسية والمبادئ التوجيهية والتوجيهات التي ترد من الدول الأعضاء بين الحين والآخر، بما في ذلك خطة الأعمال بشأن دور اليونيدو ووظائفها في المستقبل والمبادئ التوجيهية الاستراتيجية "صوب تحسين إنجاز برنامج اليونيدو". وعلى اليونيدو أن تنشئ لنفسها حيِّزا خاصا في الهيكل الإنمائي الدولي وأن تكفل الإتيان بفوائد مضافة من خلال خدماتها المميزة.

مجالات التركيز

لكي تتصدى أنشطة اليونيدو لسيناريوهات المستقبل، يجب أن تركّز على المجالات الثلاثة التالية:

(ألف) التخفيف من حدة الفقر من خلال الأنشطة الانتاجية في القطاع غير الزراعي

ستشمل الأنشطة والبرامج في هذه المجموعة ما يلي:

(أ) تنمية القدرة على تنظيم المشاريع (بما في ذلك لدى النساء)؛

(ب) تنمية القطاع الخاص المحلي؛

(ج) إسداء المشورة بشأن السياسة الصناعية بالاستناد الى البحوث التطبيقية؛

(د) بناء القدرات المؤسسية على الصعيدين القطري والقطاعي؛

(هـ) تنمية المنشآت الصناعية والتجارية الصغيرة؛

(و) تنمية القطاع غير الرسمي، بما في ذلك المنشآت الصغيرة جدا؛

(ز) تنمية الصناعات الزراعية؛

(ح) المساعدة على خلق مناخ استثماري موات؛

(ي) المساعدة على نشر ونقل التكنولوجيات الحديثة والمفيدة.

(باء) بناء القدرات التجارية

ستسعى الأنشطة والبرامج في هذه الفئة إلى مساعدة البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية في بناء وتطوير القدرات الإنتاجية والقدرات المتصلة بالتجارة، بما في ذلك القدرة على الامتثال للمتطلبات السوقية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو. وستشمل هذه ما يلي:

(أ) المساعدة على بناء وتطوير القدرات الإنتاجية والتصديرية في المنتجات العالية الجودة وعلى استيفاء الشروط المعيارية التقنية؛

(ب) برامج لتطوير البنى التحتية المتعلقة بالقياس والمعايير والاختبار والنوعية.

(جيم) البيئة والطاقة

ستهدف أنشطة هذه المجموعة إلى تعزيز التنمية الصناعية المستدامة مع الإسهام في الوقت نفسه في تحقيق الاستدامة البيئية، وهي هدف هام من الأهداف الإنمائية للألفية. وستشمل هذه الأنشطة ما يلي:

(أ) برامج تتعلق باستراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية المستدامة بيئيا؛

(ب) ترويج التكنولوجيات المتقدمة الأكثر فعالية في استخدام الطاقة والمواد وأقلّ إفرازا للملوثات والنفايات؛

(ج) برامج دعم تشمل إدخال تعديلات على تصميم المنتجات وعلى التكنولوجيا تكفل استدامة الموارد بسد ثغرات الموارد الطبيعية في الاقتصاد؛

(د) برامج لتعزيز فعالية الطاقة من خلال تحسين ونقل التكنولوجيا/الدراية الفنية؛

(هـ) برامج لترويج مصادر الطاقة المتجددة، لا سيما في المناطق الريفية النائية؛

(و) المساعدة والمشاركة في تنفيذ الاتفاقات البيئية الدولية.

النهوج الجامعة

ستتميز أنشطة المنظمة في مجالات التركيز المحددة بعدد من النهوج الجامعة:

- مزيج مناسب من الأنشطة العملياتية ووظائف المحفل العالمي يشتمل على التحليل ونشر المعارف ومناقشة مسائل التنمية الصناعية؛
- توفير منافع عامة دولية، كإنشاء وتطوير وإدارة المعارف وأفضل الممارسات في مجالات مثل التنمية الصناعية والتكنولوجيا والإحصاءات الصناعية والمهارات وما إلى ذلك؛

- ترويج التكنولوجيات الجديدة والناشئة التي من المحتم أن تكون لها آثار كبيرة على التنمية الاقتصادية في السنوات القادمة؛
- التشديد على مفهوم الأمن البشري من خلال أنشطة إعادة تأهيل وإعادة بناء البنى التحتية الصناعية في المجتمعات الخارجة من الأزمات؛
- تحسين متواصل في الخبرة التقنية والكفاءة المهنية لدى موظفي اليونيدو؛
- تعزيز الشراكات مع منظمات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني؛
- إنشاء حافظة متوازنة من الأنشطة المتصلة بتنفيذ الاتفاقات البيئية ووظائف التنمية الصناعية التقليدية في مجالات مثل ترويج الاستثمار والتكنولوجيا، وتنمية المنشآت التجارية الصغيرة، وبناء القدرات التجارية.

الأبعاد الإقليمية

سيكون لعمل اليونيدو في السنوات القادمة عدد من الأبعاد الإقليمية.

فستحظى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، نظرا لمشاكلها الإنمائية الفريدة من نوعها، باهتمام خاص في أنشطة المنظمة على صعيدي التعاون التقني والمحفل العالمي. وسيُعنى في الوقت نفسه بتلبية الاحتياجات المختلفة للمناطق الأخرى – أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشمال أفريقيا، وآسيا، والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية.

وستُواصَل عملية نقل وظائف المنظمة فعليا من المركز إلى الميدان وتُعزَّز من خلال تدابير مختلفة، منها التواصل الشبكي، والترتيبات مع اليونديب وغيره من الوكالات الإنمائية.

وسيكون تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب معلما هاما من معالم عمل اليونيدو في السنوات القادمة.

تمويل التنمية

ستسعى اليونيدو إلى الحصول على موارد مالية كافية لأنشطة المساعدة التقنية وأنشطة المحفل العالمي والى زيادة هذه الموارد خلال السنوات العشر القادمة. وستفعل ذلك من خلال ما يلي:

(أ) الحصول على حصة عادلة من الزيادة المتوقعة في السنوات القادمة في المساعدة الإنمائية الرسمية؛

(ب) التفاوض على زيادة المخصصات في إطار مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

(ج) تصميم تدابير أخرى مبتكرة منها الحصول على تمويل من منظمات القطاع الخاص والرابطات الصناعية.

وفي هذا الصدد، ستواصل المنظمة صقل وتبسيط أساليب عملها لتبديد شواغل البلدان المانحة والبلدان المتلقية على السواء.

اليونيدو والمنظومة المتعددة الأطراف

ستواصل اليونيدو تعزيز ترتيباتها التعاونية مع غيرها من الوكالات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واليونديب، في المجالات ذات الصلة. وستسعى في الوقت نفسه إلى تحقيق الترابط على نطاق منظومة الأمم المتحدة من خلال اعتماد خطة أعمال أو برنامج عمل مشترك متفق عليهما يستندان إلى الأهداف الإنمائية للألفية وينطلقان من مفهوم القيادة التخصصية.